1. التأكيد على الدور المحورى الذى تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى اقتصادات معظم البلدان المتقدمة والنامية على السواء واعتبارها أداة فعالة للحد من البطالة ولتشغيل الشباب وحديثى التخرج ذكورا وأناثا ومساعدة المرأة على زيادة مساهمتها فى النشاط الاقتصادي.
2. مراجعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من أجل إعطاء الأهمية اللازمة لقضية التشغيل، وخاصة توفير الاستثمارات الكافية للقطاعات القادرة على استيعاب العمالة وفي مقدمتها الزراعة والصناعة التحويلية ومختلف القطاعات الأخرى.
3. ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاث للإسراع فى وضع التشريعات الخاصة بتنظيم عمل المنشآت الصغيرة وتطوير التشريعات القائمة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بهذا القطاع خاصة المتعلق فيها بقانون الاستثمار والضرائب والإجراءات الإدارية والمصرفية المختلفة والتعريفات الجمركية على المعدات ومستلزمات الإنتاج.. إلخ ومنح الإعفاءات والحوافز المشجعة لمزاولة النشاط الاقتصادى بحيث تكون هذه التشريعات متناسقة وواضحة فى اتجاه تشجيع المبادرين بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل منظم.
4. ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام والعناية بعملية تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات وهيئات تقوم بتنظيم معارض تشجع على عرض وتسويق منتجات اصحاب العمل الصغار وإعطاءهم ميزة تفضيلية وتسهيلات أخرى للمشاركة فى معارض إقليمية ودولية بحثا عن فتح أسواق جديدة.
5. رفع مستوى الأداء في المنشآت الصغرى ذات الطابع الحرفي، من أجل إكسابها القدرات اللازمة وخاصة ذات الصلة بالأصول الهندسية الصحيحة الأساليب الإدارية والعلمية.

6. ضرورة إيجاد جهة موحدة فى كل قطر لأعداد دراسات الجدوى الاقتصادية التى تساعد فى اتخاذ القرار الصحيح لاقامة المشروع المناسب وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة للانطلاق والتوسع فى النشاط الذي يقوم به المشروع.
7. التأكيد على ضرورة وجود إطار تنظيمى واضح يجمع بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لكى تتكامل مع بعضها البعض وذلك من خلال مساندة وتعزيز فكرة التكامل والتعاون بين المستثمر الكبير والصانع الصغير يواكب التطورات التكنولوجية في شتى المجالات بما يساعد في رفع معدلات الإنتاج وتحسين جودته وتدعيم فرص التنافسية وضمان نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة.
8. التشجيع على تطوير البحث التطبيقي والتنموي وأهمية التشبيك بين المشروعات الصغرى والمتوسطة ومؤسسات البحث العلمي والجامعات.
9. ضرورة إعادة النظر في مناهج وأساليب عمل الحاضنات، وإيجاد الوسائل اللازمة التي تكفل نجاح عملها وقدرتها على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
10. تشجيع وحفز القطاع الخاص على إنشاء الحاضنات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أطرها المؤسسية.
11. تحفيز الشراكة الأفقية والعمودية بين المؤسسات العمومية والشركات المتوسطة والصغرى من جهة وبين هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينها من جهة أخرى، بما يؤدي إلى تعظيم الفوائد، وتطوير العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة لتحقيق التشابك القطاعي وتطوير علاقات الترابط في الاقتصاد الكلي من أجل زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية.

12. الاهتمام بحزمة الحوافز الضرورية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على غرار الحوافز الممنوحة للقطاع والمشروعات الخاصة الكبيرة.. بالإضافة إلى إزالة الحواجز أمام منح الائتمان للمشروعات الصغرى.
13. دعوة منظمة العمل العربية إلى وضع استراتيجية عربية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تكفل تطوير هذه المشروعات وتضمن استدامتها وتأكد على دورها في العملية الإنتاجية في مختلف القطاعات.
14. دعوة المركز العربي لتنمية الموارد البشرية/ منظمة العمل العربية/ لوضع أدلة أسس لمشاريع وبناء نماذج يحتذى بها في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العربي.
15. دعوة البلدان العربية لمزيد من الاهتمام والتعاون مع منظمة العمل العربية – المركز العربى لتنمية الموارد البشرية بطرابلس لتفعيل وتطبيق البرامج العربى لدعم القدرات فى مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والذى يعرف باسم " الريادى ".
16. الطلب من الأطراف والجهات المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة دعم التنسيق والتعاون مع مكتب العمل العربى لتكثيف تبادل الخبرات والتجارب فى هذا المجال وتعميمها على أوسع نطاق لخدمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البلدان العربية.
17. العمل على إنشاء شبكة معلومات عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال، وتشجيع التكامل بين هذه المشروعات بهدف تعزيز التجارة البينية بين الدول العربية.
18. دعوة منظمة العمل العربية والأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتنظيم زيارات استطلاعية للتعرف على التجارب الرائدة في مجال المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والحاضنات ومراكز الأعمال ومراكز التدريب والتكوين المهني.

19. حثّ الدول العربية، ومنظمة العمل العربية على تكثيف برامج التدريب وإقامة ورش العمل من أجل بناء القدرات ورفع الكفاءة المهنية والفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولمخططي هذه المشروعات والمشرفين على تنفيذها.

20. تطوير التعاون بين منظمة العمل العربية والأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وتنظيم ورش عمل للمسؤولين والفنيين العاملين في مشروعات الأسر المنتجة في الدول العربية بهدف استعراض وتقييم التجارب والوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها، والتعرف على أبرز التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

21. العمل على تشجيع ثقافة الريادة والمبادرة من خلال تضمين مناهج التعليم العالي بمناهج تزود الخريجين بالقدرات التي تمكنهم من المشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم وإيجاد فرص العمل المنتج.